اللجنة البرلمانية جسدت حكاية "معزية بعد شهرين "ومددتها إلى ((عامين))!!

"جامعة ذمار" .. ما لم يقله التقرير النيابي

دعوة مفتوحة للجنة التعليم العالي في البرلمان لزيارة الجامعة واختبار التقرير

أثار التقرير _ الذي أعلنته قبل أيام معدودة لجنة التعليم العالي بمجلس النواب وخصصته بالكامل لجامعة ذمار _ لغطاً شديداً ومفارقات تستحق أكثر من مجرد قراءة عابرة أو تحفظ مشوب بالاندهاش والحياد.

قبل الدخول في التفاصيل يجدر تسجيل ملاحظة مهمة وأولية وهو التوقيت الذي اختارته اللجنة البرلمانية لإعلان التقرير وتلاوته أمام البرلمان لم يكن منصفاً ولا منطقياً بالمطلق.. ويستحيل إلا أن يستدعي تفسيرات غامضة أو غاضبة لمقاصد الإعلان المتأخر جداً لتقرير أنجز قبل أكثر من عامين بالتمام والكمال؟!

كل شيء هنا سوف ينبني على هذه النقطة المركزية .. بعد أكثر من عامين تعلن اللجنة البرلمانية ورقتها حول نتائج النزول الميداني إلى الجامعة .. خلال هذه المدة الطويلة جرت الكثير من المياه .. وتغيرت الكثير من الأمور وحدث ما يشبه الانقلاب في الجامعة على الأوضاع والأحوال التي كانت سائدة وراكدة يوم نزلت اللجنة ودونت ملاحظاتها.

والاستنتاج الوحيد في هذه الحالة هو أن اللجنة لن تكون منصفة أو موضوعية وهي تتحدث اليوم عن الجامعة وتثير كما من الملاحظات والانتقادات اللاذعة دون إشارة إلى تاريخ النزول وفارق الزمن والتوقيت.. فما كان صحيحاً بالأمس لم يعد كذلك اليوم .. والأنصاف يوجب أن تعيد اللجنة النزول واختبار ما ورد في تقريرها السابق من ملاحظات وانتقادات لأنها لن تجد شيئاً من ذلك.. تغير كل شيء إلى الأفضل ، وبقيت اللجنة البرلمانية ممسكة بتقرير مضى عليه زمن طويل .. طويل جداً .

ذمار / تحقيق / أمين الوائلي

■ د. احمد محمد الحضراني

يجب أن تشاهد

حتى تعرف ما يجري ويحدث على الأرض في جامعة ذمار.. لا يكفي أن تسمع أو تقرأ بل عليك أن تشاهد وأشهد أن ما شاهدته هناك يبعث على الاعتزاز والتفاؤل.

دعونا نشدد على أهمية اعتماد جانبي النقد والإشادة الموضوعيين في حالتي السلب والإيجاب سواء بسواء.

وإذا كانت الصحافة رقيبة على من وما حولها.. فهي مسؤولة عن التشهير بالسلبي وإشهار الإيجابي .. لأن التركيز على السيء دون أنصاف الجيد يحول الصحافة إلى جلاد ظالم . كما أن إهمال الجوانب المبشرة والحالات الإيجابية يرسم صورة محبطة وكأن مجتمعنا لا يتحرك .. أو كأننا بلا إيجاب وبدون أمل.

أتحدث عن جامعة ذمار اليوم لأنني لا أستطيع تجاوز منطقة كبيرة من الأمل والتفاؤل تملؤها حركة جادة وواقع حيوي وخصب .. تجسدهما عملياً الجامعة الناشئة .. وعملها الداعي إلى الاستبشار .

أن الأثر السيء الذي خلفه التقرير البرلماني في الوقت الخطأ ، والتوقيت المتأخر والظالم من شأنه أن يمنح أعداء النجاح معولاً .. ويغمط الفريق الأكاديمي والإداري القائم على الجامعة حقه من الأنصاف والتقدير بالحكم على ما أنجزه منذ عامين وحتى الآن .. أي منذ ما بعد نزول اللجنة التي قدمت تقريرها وكأنها أعدته بالأمس لا غير.. وهذا ظلم.

معزية بعد «سنتين»!!

تعاملت الصحافة والإعلام منذ البداية مع ما ورد في تقرير اللجنة البرلمانية بتلقائية شديدة .. وراح الجميع يردد ما في التقرير باعتبارها حقائق واقعة .. وزادت صحافة المعارضة في استثمارها لمناسبة جديدة يمكن استخدامها ضد الحكومة والسلطة بغض النظر عن خلفيات القضية وأبعادها اللامرئية .. وهكذا تكونت حملة ظالمة وشعواء ضد الجامعة وإدارتها _الآن_ في حين فات الجميع التحقق أو استفسار إدارة الجامعة لمعرفة رأيها واكتشاف أن ما ورد في التقرير كان في جزء كبير منه صادقاً ساعة أعداده أي قبل أكثر من عامين .. وليس الآن.

التوظيف الحزبي والسياسي للقضايا والمواضيع جعل الصحافة تزهد في الحقيقة وتبالغ في جلد الذات وحرمان النماذج الإيجابية في الأنصاف .. بموضوعية وأمانة ما حدث مع جامعة ذمار يمكن أن يتكرر مراراً مع غيرها .. ويبقى سؤال معلق حول الطريقة التي يدير بها البرلمان ولجانه المختصة الأعمال على طريقة «معزية بعد شهرين «.. بل «بعد سنتين»؟!

ما وراء السور الممتد

يوم الأربعاء الماضي كنت وعدداً من الزملاء الصحافيين في زيارة إلى جامعة ذمار وطفنا عدداً من الكليات والأقسام والمرافق والمعامل المختلفة واستمعنا إلى العمداء ورؤساء الأقسام مسؤولي المعامل والمعيدين .

وعن قرب شاهدنا التطور الإيجابي الذي تكتسبه الجامعة بتدرج وتوسع مدروس على مستوى البنية التحتية والخدمات النوعية المرافقة.

أشهد أنني تفاجأت كثيراً بالصورة التي عليها جامعة ذمار.. ولعل كثيرين بحاجة إلى زيارة الجامعة والإطلاع عن قرب على الواقع قبل أن يتسرعوا ويحكموا غيبياً والحقيقة أننا أمام جامعة نوعية متميزة هي في طريقها إلى اكتمال النشوء ولعب دور مهم في العملية التعليمية والتأهيل البشري لخدمة المجتمع والتنمية.

ولا يمكنني سرد جميع المشاهد والملاحظات القيمة التي كونتها هناك إلا أن الإيجاز يكفي على الأقل للإشارة ولو من بعيد لجهود لا ينبغي غمطها أو الإجحاف بحقها وإنكار عملها الموثق على صفحة الواقع .

ربما لا يعرف أغلبنا عن جامعة ذمار إلا ذلك السور الحجري الأنيق والممتد على جانبي الطريق القادم من صنعاء وعند المدخل الشمالي لمحافظة ذمار.

أما ما وراء السور فيظل مجهولاً ولم أكن أتوقع كغيري_ أن حرم جامعة ذمار يحتوي على مبانٍ وكليات وأقسام ومعامل كتلك التي تسنى لي وزملائي من صحف مختلفة زيارتها الأربعاء الفائت.

هناك خصوصية مميزة تمتلكها الجامعة وتنفرد بها عن سواها من الجامعات اليمنية .. حتى جامعة صنعاء الأم وإذا كانت الشهرة قد رجحت كفة الجامعة الأم لاعتبارات عدة لها علاقة بالعمر والمركز والأسبقية . إلا أن جامعة ذمار_ الناشئة _ استطاعت أن تشق لنفسها طريقاً مميزاً أكسبها قيمة زائدة وسمعة طيبة لا يعلم عنها كثير منا.. وإن علمها آخرون في الداخل والخارج، وللأسف الشديد تقرير لجنة البرلمان لم يناقش أموراً كهذه بل ذهب إلى الأوراق وما يقوله واقع ماضٍ لم يعد قائماً منذ ذاك.

بعض شهادة .. جزء من الحقيقة

جامعة ذمار الوحيدة التي تملك تخصصات نوعية مهمة :

هناك كلية طب الأسنان_الأولى في الجامعات اليمنية وملحق بها مستشفى طب الأسنان الذي يقدم خدماته للمواطنين بأجور رمزية لأتذكر ، ويوفر ميداناً عملياً للطلاب والخريجين للتطبيق والتدرب. ولا أعلم أن هناك كلية طب أسنان تقدم المواد الخام الأولية الداخلة في صناعة الأسنان لطلابها بالمجان إلا هنا .. ناهيك عن ميزات أخرى جعلت الكلية تحظى بسمعة طيبة ويحظى خريجوها بالقدر نفسه .

وهناك هندسة السدود والحواجز المائية .. ضمن أقسام كلية الهندسة .. إضافة إلى هندسة الطرقات والميكانيكا والمباني والمعامل المتطورة التي تملكها الكلية جعلتها الوحيدة على مستوى الإقليم من حيث نوعية الأجهزة التقنية الأحدث لاختبار التربة والأحجار وبشهادة أساتذة زائرين من السعودية ودول أخرى.

هناك كلية الطب البيطري والجامعة تعتبر الوحيدة التي تمتلك هذا التخصص العلمي ولا يوجد نظيره على مستوى الجزيرة والخليج إلا في السعودية فقط.. كما أن الجامعة بصدد إعلان مناقصة كبرى عبر لجنة المناقصات للبدء في تنفيذ المبنى الضخم لكلية الطب البيطري ومستشفى الطب البيطري بتمويل من البنك الإسلامي والحكومة اليمنية داخل الحرم الجامعي الذي يحتوي حتى الآن على عدد من الكليات المتخصصة والحديثة ومخطط له أن يحتضن جميع الكليات منها كلية الطب الجديدة التي شارف مبناها الحديث على الاكتمال وهو مفخرة حقيقة وتحفة فنية ومعمارية تضاف إلى البنية التحتية الرائعة للجامعة .

أما كلية علوم الحسابات ونظم المعلومات فهي الأخرى تقدم نموذجاً جيداً للتعليم النوعي والحرفي وتمتلك معامل حديثة مزودة بأحدث أجهزة الكمبيوتر والتقنيات المتخصصة والرجل الأول فيها الدكتور خليل الوجيه شاب يمني نشط وممتلئ بالحماسة والثقة.

جامعة ذمار تعتبر الوحيدة التي لديها دار الطباعة والنشر تقوم بطباعة المناهج والكتب والمجلات والدوريات بأحدث التقنيات.. والدار مكسب ثمين للجامعة وبحسب لإدارتها.

جامعة ذمار الوحيدة التي منحت استقلالية مالية للكليات وقررت تخصيص 50٪ من دخل كل كلية لصالح الكلية نفسها إضافة إلى المعتمد في الميزانية العامة للكليات على مستوى الجامعة.

وهي الوحيدة التي غطت جميع الكادر التدريسي بتوزيع أجهزة كمبيوتر محمولة (لابتوب) مجاناً على جميع أعضاء هيئة التدريس.

والذي يزور كليات الجامعة ويطلع على المعامل والقاعات المزودة بعشرات الأجهزة الحديثة المتاحة أمام الطلاب والمتدربين سوف يشعر بالفخر ويدرك أن وراء هذه الجهود إدارة كفوءة لا تحتاج إلى من يجملها أو يشهد لها ، بل يشهد لها العمل والواقع ولا يلغي ذلك ضرورة الاعتراف الدائم بأن هناك قصوراً يجب تغطيتها وأخطاءً لا تنكرها حتى الإدارة وتعمل على تجاوزها .

دعوة مفتوحة للجنة البرلمانية

تحدث تقرير لجنة البرلمان عن أشياء كثيرة كانت قائمة قبل عامين والنقاط ذاتها التي أثارها التقرير كانت هي برنامج عمل الجامعة خلال العامين الماضيين وعلى لسان رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور أحمد الحضراني هناك دعوة مفتوحة من الجامعة إلى اللجنة البرلمانية للنزول الميداني واختبار التقرير نقطة نقطة وجزئية جزئية وسوف تغير أعضاء اللجنة رأيهم وتقريرهم الذي كان يفترض أن يشرح حال الجامعة قبل عامين وليس الآن.

حين يتحدث التقرير عن "كلية التربية بعمران".. وقد صارت "جامعة عمران" .. هل عاد يصلح للاستشهاد؟!

يقول عمداء الكليات وهم تعينوا بعد أعداد اللجنة البرلمانية للتقرير أنهم أنفسهم طرحوا على اللجنة الملاحظات الواردة ولكنهم بعد ذلك وصلوا إلى العمادة _ وعددهم خمسة_ وتغير كل شيء ولم تعد تلك الملاحظات قائمة.

مع التقرير

يتحدث التقرير _عن جملة أشياء كثيرة_ عن كلية التربية محافظة عمران والحقيقة أن عمران صارت تملك جامعة بحالها ولم تعد كلية تابعة لجامعة صنعاء فهل فات ذلك أعضاء البرلمان أم لا يعلمون عما يدور في الأرض؟

يشير عميد نيابة شؤون الطلاب الدكتور منصور عطا إلى ما أورده التقرير عن نيابة شؤون الطلاب من أن الملفات مبعثرة ومرمية في «كراتين» على الأرض ويؤكد أن زيادة اللجنة تزامنت مع نقل مبنى النيابة من القديم إلى الجديد داخل حرم الجامعة.

وهو يؤكد أن الجامعة ولأول مرة خلال 2007_2008/ صارت تملك قاعدة بيانات شاملة _ اليكترونية منذ تأسيس كلية التربية أو الأمر وحتى صارت جامعة وصولاً إلى اليوم.

وجميع الطلاب منذ إنشاء الجامعة وقبلها كلية التربية وحتى اليوم معلوماتهم وبياناتهم محفوظة في قاعدة بيانات اليكترونية .

أما الأرشيف الذي ذكر التقرير أنه مبعثر فقد تم الآن أرشفة كل الملفات في الكمبيوتر وهناك شبكة واحدة تربط جميع الكليات .. بحيث يتم التسجيل والقبول اليكترونياً خلال دقائق.

المشكلة هي أن التقرير لا يعرف ذلك بل ولا يعرف أن جامعة ذمار قامت بحوسبة بيانات الطلاب كإنجاز مهم وعظيم لم تطلع عليه اللجنة لأنها أعدت تقريرها قبل زمن ، وأعلنته اليوم.. وقد تغير كل شيء؟

الحضراني :لديهم ثأرات شخصية

الدكتور أحمد الحضراني رئيس الجامعة رجل أكاديمي يعرف ما عليه وكيف يؤديه .. ومن الأنصاف الشهادة للرجل بالشفافية والوضوح .. ودعوته الصحافة والإعلام إلى تحري الدقة والشراكة الفعلية مع الجامعة وإدارتها وقد خولنا الرجل مساءلة الجامعة في أية مشكلة أو أخطاء يتم تسجيلها والتواصل معه مباشرة وهي بادرة طيبة تحسب له.

يتحدث الحضراني عن وضع سابق كانت فيه خمس كليات تعاني مشاكل جمة وقصوراً فاحشاً مرده حالة الإهمال واللا مبالاة من قبل العمداء كان هؤلاء _ كما يقول الحضراني سبباً في عدم حل المشاكل وتطور العمل وتحسين نوعية وجودة الأداء والخدمات وكان لا بد من استبدالهم بآخرين .. وهكذا صار هناك فريق يحمل حساباته الخاصة كثأر شخصي مع الجامعة .. وهؤلاء بحسب رئيس الجامعة _هم الذين يقودون حملة الاتهامات والتشويهات ضد الجامعة الآن ومنذ تغييرهم .

وهكذا أيضاً جميع ما ورد في التقرير بخصوص التعليم الموازي والتعليم المستمر كان قائماً في حينه ولم يعد كذلك الآن.. الصورة تختلف جذرياً ومن الظلم محاكمة الجامعة الآن بما كان قائماً بدرجة أو بأخرى قبل سنوات أليس كذلك؟!

قبل النهاية

هناك أشياء كثيرة لا يسعنا المقام والمساحة لذكرها ..

وقصارى القول أن جامعة ذمار تستحق الإسناد والمؤازرة وعلى الصحافة أن تنزل إلى الأرض وتغادر العمل المكتبي خصوصاً في الحديث عن الجامعة و شؤونها لأن الاعتماد على التقارير القديمة لا يقدم شيئاً يمكن الاعتماد عليه اللهم إلا إذا كان القصد الارتجال وصناعة مناسبة للظلم والتحامل فهذه سهلة ولكنها ليست نزيهة ولا أمينة .. ولا تحترم الحقيقة بل تعمل ضدها.

وقد يكون مفيداً التنويه إلى مشاركة الجامعة في برامج خارجية عدة منها ما هو للإتحاد الأوروبي فنسبة استفادة جامعة ذمار من البرنامج الألماني بلغت 100٪ بحسب الدكتور خليل الوجيه عميد كلية نظم المعلومات وهي الوحيدة التي حققت هذا المعدل.

ويشير رئيس الجامعة الدكتور أحمد الحضراني إلى مجهودات ذاتية لإدارة الجامعة استطاعت أن تفتح نافذة للاستفادة من برنامج التعاون الأوروبي وحققت الجامعة الريادة من حيث عدد الكوادر الأكاديمية المبتعثة ضمن المشروع .

وتشارك الجامعة بفعالية في عشرات المؤتمرات والندوات والورش ولديها عشرات الاتفاقيات مع جامعات أوروبية وعربية..

بل أنه وعلى مستوى كلية التربية _ رداع ،كما يقول عميدها الدكتور عادل المعرشي تم خلال العام الماضي ابتعاث عشرة من أبناء الكلية لدراسة الماجستير في الخارج خلال عام واحد .. وهو يؤكد أن ما تضمنه التقرير كان محقاً في وقته وليس اليوم وخصوصاً ما يتعلق بتربية رداع التي شهدت تحولاً شاملاً في جميع النواحي .

لا تظلموها

كان ذلك غيض من فيض .. وأشعر أنني لم أقل شيئاً بعد .. ولم أنصف الواقع والحقيقة كما يجب ، أنما قد أسلفت أن المشاهدة عن قرب لازمة حتى تتعرف على الواقع .. ولا يغني عنها الاستماع أو القراءة .

لا تظلموا جامعة ذمار هكذا يصرخ عبد الله عسيلان الوكيل المساعد لمحافظة ذمار وهو يدعو الصحافة والصحافيين إلى قول الحقيقة مهما تكن والابتعاد عن التهويل وقراءة الواقع بنظارات سوداء ، ويتساءل عسيلان عن القصد الذي يجعل البعض يعتمد تشويه ذمار وجامعتها والترويج ضدها بالأباطيل؟

مع إدارة جامعة ذمار .. مع الوكيل.. ومع الحقيقة نقول:

لا تظلموا جامعة ذمار وللجنة البرلمانية نقول: تأخرتم كثيراً في إعلان التقرير .. وكان لذلك التأخير أن يلغي التقرير ويحيله إلى المعاش .. وقد أخطأتم بأمانة وصدق ، في حق الجامعة وإدارتها الحالية .. ولديكم دعوة مفتوحة من الجامعة للنزول والتحقق واختبار تقريركم من جديد .. وتكونوا على أنفسكم حكماً .. والله المستعان.

قال له رئيس هيئة مكافحة الفساد "إذا وظفتك الجامعة سأطلبها للتحقيق"

هذه هي الحقيقة في حكاية "محارب أشباح جامعة ذمار"

ثمة حكاية لابد من سردها وعرضها أمام الرأي العام ، لأنها تستحق ذلك ، أولاً : وثانياً : لأنها أثيرت بصورة مفتعلة أو مبالغ فيها والقدر الذي تم تناوله في أكثر من صحيفة كان مبتسراً ومجتزأ وتدخلت القصدية المهنية المسبقة في توجيه القصة وإخراجها بطريقة مجحفة .. وقد أثارت الكثير من اللغط ووجهت سهاماً صوب إدارة الجامعة .. ويهمنا معرفة الحقيقة .. لأجلها نجيب البنا الذي أحرز الدكتوراه في الجغرافيا الطبيعية من المغرب منتصف 2007م ، وقيل إن جامعة ذمار ترفض توظيفه كمدرس مساعد في نفس التخصص الذي أعلنت الحاجة إلى مدرس يشغله عبر جريدة رسمية .. كثر اللجج وتطوعت الاجتهادات الصحفية للتفسير والتأويل ، ووجدها آخرون في الصف المعارض مناسبة مجانية للتشهير بالجامعة .. قال أحدهم إن قدمي الرجل «غائصتان الآن في أوحال جغرافيا أخلاقية غير طبيعية بالمرة» وقيل إنه «أشبه بمحارب أشباح» وأنها «أشباح تتمتع بمستوى علمي عالٍ ، لكنها تفتقر إلى الحس بالمسئولية»!!

هذا ماقيل ويقال على عواهنة .. ولكن ليس هذا كل شيء .. ولاكل الحقيقة.

بحسب مايؤكد الدكتور أمين الحميري نائب رئيس جامعة ذمار للشؤون الأكاديمية .. فإن الجامعة أعلنت عبر صحيفة الثورة وقت سابق عن حاجتها لعدد من المدرسين والمعدين في عدد من التخصصات والكليات .. ومن ضمنها «أستاذ جغرافيا طبيعية» وضمن الإعلان نفسه وضعت قائمة الشروط اللازم توافرها في المتقدمين لوظيفة مدرس الجغرافيا الطبيعية تقدم اثنان أحدهما هو الدكتور جمال البنا ذاته .. وبعد فحص الملف - والكلام للحميري – وجدت اللجنة إن الإعلان لا ينطبق على البنا لأسباب يشرحها نائب رئيس الجامعة .

الإعلان اشترط في المتقدم أن يكون حاصلاً على شهادة الليسانس أو البكالوريوس بتقدير جيد جداً .. والوثيقة التي حصلنا عليها تؤكد أن شهادة تخرج البنا في البكالوريوس تخصص «عام اجتماع» وليس جغرافيا طبيعية.. هذه واحدة .

والثانية أن شهادة التقديرات المرفقة تؤكد أن البنا حصل على تقدير «مقبول» في 17 مادة ، والتقدير العام في الشهادة أيضاً «مقبول»(59٪)، وليس جيد جداً كما يشترط الإعلان.

وثالثاً فإن الدكتور البنا لاينطبق عليه الإعلان من حيث السن أو العمر لأن لديه تجاوزاً في السن واللائحة تمنع ذلك.

ورابعاً حصل البنا على درجة الماجستير من المغرب في الجغرافيا الطبيعية ولكن بتقدير عام "61٪" أي مقبول .. وحصلت الصحيفة على الوثيقة.

أما خامساً فإن الدكتوراه التي يحملها البنا وإن حصل فيها على تقدير ممتاز إلا أنها كما يؤكد الحميري تخص البحث المطلوب ، فالدكتوراه مسألة بحث وليس دراسة والمطلوب مدرس وليس باحثاً .

ويزيد الحميري أنه لا توجد ولا مادة واحدة من التي درسها البنا في المغرب تدرس في قسم الجغرافيا بجامعة ذمار ، ولا توجد مادة من التي يقررها قسم الجغرافيا في الجامعة ويدرسها للطلاب قد درسها البنا في دراساته العليا كافة .. ويتساءل : كيف سيدرس طلابنا مادة لم يقرأها أصلاً؟!

كل ذلك لم يرد في كتابات وتقارير الزملاء والصحف التي تبنت قضية البنا وجعلت من موضوعه قبة كبيرة .. ومع تقديرنا للدكتور البنا إلا أنه أيضاً بالغ في مخالفة قناعاته الأكاديمية وهو حامل الدكتوراه ورفض الإقرار بعدم انطباق المعايير والشروط المطلوبة في الإعلان عليه .. ولكنه ذهب إلى البرلمان وهيئة مكافحة الفساد، والتعليم العالي ، والصحف بأنواعها والوساطات بأجناسها، وأخيراً إلى المحكمة.

كل الذين سمعوا من رئاسة جامعة ذمار ، سواءً في البرلمان أو غيره ، الإيضاحات السابقة حول قضية البنا غيروا رايهم واقتنعوا برأي الجامعة إلا الصحف فإنها لم تستمع لأحد ولا طلبت توضيحاً من أحد بل اعتمدت على البنا وحده وأخلت بشروط المهنة وأمانة النشر ، وراحت تدبج الروايات والمغامرات اللغوية حول فساد ومخالفات ومؤامرات في جامعة ذمار فهل كانوا عادلين أو منصفين ؟!

ليس هناك أشباح ولاغيرها ، بل هناك لوائح ومعايير وأنظمة .. فإما أن نسندها وندافع عنها ، أو أن نخرب الحياة التعليمية والأكاديمية بالوساطات والضغط الحزبي والابتزاز عبر الصحف وتشويه السمعة.

في إحدى المرات – يحكى نائب رئيس جامعة ذمار – جاءني البنا يقول لي إن زميله الأخر المتقدم لنفس الوظيفة قد انسحب لمصلحته .. وعليه يجب قبوله !

وكان الجواب : هذه ليست انتخابات محلية أو لبرلمانية لنأخذ بالتنازل للآخر .. هذه الجامعة ولوائح ونظم وشروط معلنة فإما أن تنطبق أو لا تنطبق.

وعلى لسان رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ينقل الدكتور أحمد الحضراني رئيس الجامعة أنه قال للبنا بعد أن قدم له ملفه وأطلع عليه "إذا وظفتك الجامعة سأطلبها للتحقيق!!".

القضية وصلت إلى المحكمة ودعونا ننتظر حكمها ونسلم به .

هذه ليست جامعة الحضراني ولا الحميري ولا المعارضة .. ولا أحد .. إنها جامعة يمنية ملك للأجيال . ومن الظلم تجاوز الحقائق الدامغة وأهمال وثائقها وأولويات القضية برمتها والذهاب إلى معركة مع الجامعة وإدارتها .. وتكون التهمة الوحيدة هي أن الجامعة رفضت الإخلال باللوائح وانتهاك النظم والمعايير المتبعة أكاديمياً!

هل تريد المعارضة القانون أم لا ؟ لأننا في حيرة .. تقول شيئاً وتعني ضده تماماً .. فأين إذاً تكمن "الأشباح" حقيقة؟!